

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار  
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية  
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد أحمد المومني

وعضوية القضاة السادة

محمد طلال الحمصي ، هاني قافيش ، داود طبيلة ، محمد ارشيدات

المميز: محمود عبد الرحمن محمود عمر

وكيله المحامي : الدكتور ابراهيم الجزازي .

المميز ضده: عاكف علي محمد المعاينة

وكلاؤه المحامون : فراس العضايبة وبلال العضايبة وعضو البنوي

ومحمد السحيمات

بتاريخ ٢٢/١١/٢٠١٦ قدم هذا التمييز للطعن في الحكم الصادر عن محكمة  
استئناف حقوق عمان في الدعوى رقم ٣٤٥/٢٠١٤ تاريخ ٢٤/١٠/٢٠١٦ المتضمن رد  
الاستئناف موضوعاً وتأيد القرار المستأنف الصادر عن محكمة بداية حقوق الكرك في  
الدعوى رقم ( ٢٠١٣/٤٠ ) تاريخ ٣٠/٤/٢٠١٣ القاضي : ( بإلزام المدعى عليه بأن  
يدفع للمدعي مبلغ خمسة عشر ألف دينار وتضمين المدعى عليه كافة الرسوم  
والمصاريف ومبلغ خمسمئة دينار أتعاب محاماة والفائدة القانونية من تاريخ المطالبة  
التجارية في ١١/٢/٢٠١٣ وحتى السداد التام ) وتضمين المستأنف الرسوم والمصاريف  
ومبلغ ٢٥٠ دينار أتعاب محاماة .

محكمة التمييز الأردنية

بصفتها : الحقوقية

رقم القضية: ٢٠١٧/١٩٠

وتتلخص أسباب التمييز بما يلي :

- ١- أخطأت المحكمة بتوجيه اليمين الحاسمة للمميز ضده رغم أن البيانات التي تقدم بها المميز كافية لرد الدعوى .
- ٢- أخطأت المحكمة بتوجيه اليمين الحاسمة رغم أن صيغة اليمين لم تنصب على وقائع الدعوى .
- ٣- أخطأت المحكمة بعدم أخذها بالبيانات المقدمة من قبل المميز رغم أنها أثبتت قيامه بتسجيل الشركة باسم المميز ضده وأن جميع المبالغ التي قام المميز ضده بدفعها هي لغايات شراءه ماكينات للشركة العائدة له وللمميز وتم شراء هذه الماكينات وهي موجودة لدى شخص ثالث .
- ٤- أخطأت المحكمة بعدم توجيه اليمين حسب الصيغة التي تقدم بها المميز والمنصبة على وقائع الدعوى .

لهذه الأسباب طلب وكيل المميز قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز موضوعاً.

### القرار

وبالتدقيق والمداولة نجد إن المدعي (المميز ضده) أقام بتاريخ ٢٠١٣/٢/١١ الدعوى رقم (٢٠١٣/٤٠) لدى محكمة بداية حقوق الكرك بمواجهة المدعي عليه (المميز) للمطالبة بمبلغ خمسة عشر ألف دينار.

وقد أسس دعواه على سند من القول بأن المدعي عليه قبض هذا المبلغ معه لإقامة مشروع ولإدخال المدعي شريكاً في المشروع وأن المدعي عليه لم يقم بالمشروع وتمت المحاسبة بين الطرفين حيث ترصد للمدعي المبلغ المدعي به وقدم المدعي شكوى جزائية بموضوع إساءة أمانة بحق المدعي عليه إلا أنها سقطت بالعفو العام ثم تقرر فسخ القرار وإعلان عدم مسؤولية المشتكى عليه كون النزاع حقوقي مما دعا لإقامة هذه الدعوى .

وبتاريخ ٢٠١٣/٤/٣٠ أصدرت محكمة البداية حكمها المتضمن إلزام المدعى عليه بمبلغ خمسة عشر ألف دينار وتضمينه الرسوم والمصاريف وخمسمئة دينار أتعاب محاماة والفائدة القانونية من تاريخ المطالبة وحتى السداد التام .

لم يقبل المدعى عليه بهذا الحكم فطعن فيه استئنافاً حيث أصدرت محكمة استئناف عمان بتاريخ ٢٠١٦/١٠/٢٤ حكمها رقم (٢٠١٤/٣٤٥) المتضمن رد الاستئناف موضوعاً وتأييد القرار المستأنف وتضمين المستأنف الرسوم والمصاريف ومئتين وخمسين ديناراً أتعاب محاماة .

لم يقبل المدعى عليه بالحكم الاستئنافي فطعن فيه تمييزاً للأسباب الواردة بلائحة التمييز المقدمة بتاريخ ٢٠١٦/١١/٢٢ ضمن المهلة القانونية .

وتبلغ وكيل المميز ضده لائحة التمييز ولم يقدم لائحة جوابية .

وعن أسباب التمييز :

وفيما يتعلق بالسببين الأول والثالث وينعى فيهما المميز على محكمة الاستئناف بالخطأ فيما توصلت إليه بتوجيه اليمين الحاسمة رغم أن البيانات التي قدمها كافية لرد الدعوى وعدم أخذها بتلك البيانات .

ورداً على هذين السببين فإن لمحكمة الاستئناف كمحكمة موضوع سلطة تقديرية بوزن البينة ولا معقب عليها في هذه المسألة الموضوعية من محكمة التمييز وحيث وجدت محكمة الاستئناف على ضوء البينة التي قدمها المميز أنه لم يثبت دفوعه وأن من حقه توجيه اليمين الحاسمة فإن هذين السببين يستوجبان منه الرد .

وعن السببين الثاني والرابع من حيث صيغة اليمين التي أقرتها المحكمة :

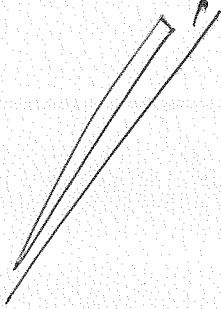
فإن للمحكمة وفقاً لقانون البينات تعديل صيغة اليمين بما يتفق ووقائع الدعوى ودفاع المدعى عليه ونجد إن صيغة اليمين التي أقرتها المحكمة تضمنت أن ذمة المميز مشغولة للمميز ضده بالمبلغ المدعى به وهو ما يتفق مع وقائع الدعوى ، أما واقعة الشراكة وشراء ماكينات فإن المميز ضده انسحب من الشراكة بحسبما جاء بشهادة مراقب

الشركات وعن واقعة شراء ماكينات فقد جاء بأقوال المميز أمام محكمة صلح جزاء أنه استلم اثني عشر ألف دينار من المميز ضده وأن باقي المبلغ ثلاثة آلاف دينار سلمها المميز ضده إلى مصنع الجرمي نتيجة الشراكة (جلسة ٢٤/١٠/٢٠١١). وعلى ضوء ما تقدم فإن إقرار اليمين بالصيغة التي حلفها المدعى ليس فيه ما يخالف القانون والأصول ووقائع الدعوى مما يتعين معه رد هذين السببين .

لهذا نقرر رد التمييز وتأييد الحكم المميز وإعادة الأوراق إلى مصدرها .

قراراً صدر بتاريخ ٤ جمادى الأولى سنة ١٤٣٨ هـ الموافق ٢٠١٧/٢/١ م

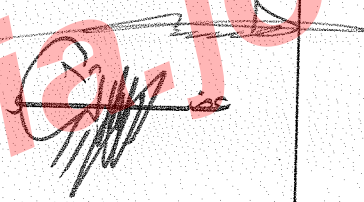
برئاسة القاضي نائب الرئيس



عضو  
نائب الرئيس

عضو  
نائب الرئيس

عضو  
نائب الرئيس



رئيس الديوان

دقق / ح . ع